مذكرة

بشأن التعهدات الطوعية المقدمة من جمهورية مصر العربية

في المؤتمر الـ33 للصليب والهلال الأحمر (2019)

مقدمة:

- بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 149 لعام 2000، تم إنشـــاء اللجنة القومية للقانون الدولي الإنســـاني في جمهورية مصر العربية برئاسة معالي المستشار وزير العدل، لتصبح المرجعية الفنية والاستشارية الرائدة للجهات والمؤسسات الوطنية فيما يخص نشر وتعزيز مفهوم القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني.

- وتحرص الحكومة المصرية على ضمان مشاركة اللجنة في جميع المناقشات التي تجريها الجهات الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، مما يعزز مكانة اللجنة، ويعكس إيمان القيادة السياسية بأهمية وفاء الدولة بالتزاماتها الدولية على النحو الأمثل.

- ومنذ تأسيسها، اضطلعت جمعية الهلال الأحمر المصري بدور رئيس ومؤثر كجزء من اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني، حيث اتسمت مشاركتها بالنشاط والفاعلية في جميع الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة.

- وتتجلى هذه الشراكة في التعاون المتواصل بين الطرفين، حيث يتلقى الهلال الأحمر المصري الدعم الفني والاستشاري والقانوني من اللجنة، وذلك بهدف تعزيز قدراته والارتقاء بدوره على الساحتين الإقليمية والدولية.

- وتعمل اللجنة - بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري - على إعداد برامج متخصصة ومتقدمة تهدف إلى نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني وتطوير الكفاءات والمهارات اللازمة للعاملين والمتطوعين في هذا المجال.

- كما تسعى اللجنة من خلال هذا التعاون إلى توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات إقليمية ودولية أخرى، بما يخدم أهداف الهلال الأحمر المصري ويضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفعالية في جميع الأنشطة التي يقوم بها ويعزز من مساهماته على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- ونظرًا لحرص اللجنة على المشاركة بشكل فعّال في المحافل والفعاليات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الانساني، فقد كان لها حضور ملموس في المؤتمر الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عُقد في العام 2019.

- وخلال المؤتمر، قامت اللجنة بتقديم مجموعة من التعهدات الطوعية التي تم تنفيذها بالكامل بكل كفاءة واقتدار، وفيما يلي نقدم عرضًا لأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الإطار، **وفقًا للتفاصيل الآتية:**

أولًا- فيما يتعلق بالتعهد الأول بشأن تعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة المصرية وجمعية الهلال الأحمر المصري والعمل على نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنسان، (تم التنفيذ):

تم تنفيذ هذا التعهد، حيث تعمل اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني مع جمعية الهلال الأحمر المصري ومختلف الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية الممثلة فيها من أجل تحقيق هدفها الرئيسي، والذي يتمثل في تعزيز الوعي ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني، **وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق عدة إنجازات ملموسة، تمثلت فيما يلي:**

- تنظيم دورات تدريبية للجهات الوطنية لنشر القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني وتنمية الوعي به والنهوض بأحكامه بهدف إعداد كوادر وطنية متخصصة في القانون الدولي الإنساني.
- تنظيم الفعاليات والندوات وورش العمل والمؤتمرات المتخصصة في القانون الدولي الإنساني على المستويين الإقليمي والدولي.
- إدراج مادة القانون الدولي الإنساني ضمن المقررات الدراسية بكليات الحقوق بالجامعات المصرية.
- تنظيم محاضرات تعريفية في القانون الدولي الإنساني لطلبة كليات الحقوق في الجامعات المختلفة.
- تنظيم مسابقة للمحاكمات الصورية في مجال القانون الدولي الإنساني شارك فيها طلبة كليات الحقوق بعدد من الجامعات، وقام بدور هيئة المحكمة مجموعة من القضاة وأعضاء الهيئات القضائية.
- إعداد ودراسة المقترحات الخاصة بمشروعات التشريعات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
- اعداد وتقديم دورات تدريبية عملية ومسابقات بحثية لطلاب الجامعات في مجال القانون الدولي الإنساني.
- المشاركة في كافة الفعاليات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني للاستفادة من الممارسات الفُضلى للدول والمنظمات الدولية.
- تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة المشتركة.
- تعزيز التعاون مع اللجان الوطنية العربية للقانون الدولي الإنساني من خلال توقيع مذكرات تفاهم لإقامة علاقات تعاون وثيقة وطويلة الأمد وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة وتبادل الخبرات في مجال نشر القانون الدولي الإنساني.

ثانيًا- فيما يتعلق بالتعهد الثاني بشأن استمرار الحوار والتشاور بين الحكومة المصرية وجمعية الهلال الأحمر المصري لمواصلة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي خلال الفترة 2018-2020"، (تم التنفيذ):

تم تنفيذ هذا التعهد، حيث تحرص الحكومة المصرية على تعزيز التعاون مع جمعية الهلال الأحمر المصري كشريك أساسي في جميع الأنشطة الوطنية التي تُنفذ ضمن إطار خطط العمل الإقليمية، وكذلك في نشر القانون الدولي الإنساني على المستوى العربي، **وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق إنجازات هامة، نُقدم عرضًا موجزًا لها في النقاط التالية:**

- استضافت مصر الدورة التدريبية الإقليمية العربية حول القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من ١٣ إلى 2022/3/20، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية.
- شاركت اللجنة والهلال الأحمر المصري في كافة الدورات الإقليمية العربية حول القانون الدولي الإنساني التي تم تنظيمها عامي 2019 و2020 في تونس ولبنان.
- شاركت اللجنة في الدورة الإقليمية لتدريب المدربين في مجال القانون الدولي الإنساني بمدينة الرباط بالمغرب في الفترة من ١٣ الى ٢٤ فبراير ٢٠٢٣.
- شاركت اللجنة في الدورة التدريبية في مجال القانون الدولي الإنساني التي نظمتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالمملكة العربية السعودية في مدينة الرياض في الفترة من ١٠ إلى ١٣ اكتوبر ٢٠٢٢.
- شاركت اللجنة في الدورة التدريبية حول التدابير الوقائية لحماية المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية التي نظمتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالمملكة العربية السعودية في مدينة جدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٢٣.
- شاركت اللجنة في الاجتماع الثاني عشر للجان الوطنية العربية للقانون الدولي الإنساني المعقود في مدينة الدوحة يومي ٩ و ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣.
- نظمت مصر دورة تدريبية في مجال القانون الدولي الإنساني بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري واللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالمملكة العربية السعودية في مدينة القاهرة يومي 10، 11 يوليو ٢٠٢٤.

وخلال عضوية الهلال الأحمر المصري في اللجنة الاستشارية العربية للقانون الدولي الإنساني التابعة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر(أركو) **فقد ساهم فيما يلي:**

- تنفيذ حقيبة تدريب المدربين للمركز العربي الاستشاري للقانون الدولي الإنساني.
- تدريب 50 متدرب من 12 دولة عربية على مبادئ القانون الدولي الإنساني خلال عام ٢٠٢٠.

- شـــارك افتراضـــيًا في الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجنة الدولية الاســـتشـــارية العربية للقانون الدولي الإنســـاني التابعة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصـــليب الأحمر والتي تم التطرق فيها إلى الموضـــوعات الآتية:
  - قوانين حماية الشارة.
  - تعزيز احترام مبادئ القانون الدولي الإنســـاني في النزاعات المســـلحة التي تشـــهدها المنطقة وغيرها بالمواضع المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

ثالثًا- فيما يتعلق بالتعهد الثالث بشـــأن تعزيز التعاون بين الحكومة المصـــرية وجمعية الهلال الأحمر المصـــري وتنفيذ أنشـــطة لزيادة الوعي بالقانون الدولي الإنســـاني ونشـــر مبادئه لدي الشـــباب، (تم التنفيذ):

- تم تنفيذ هذا التعهد، إذ تولي الحكومة المصـرية اهتماماً خاصـاً بتعزيز التعاون مع جمعية الهلال الأحمر المصـري، موفرةً لها كل أشـكال الدعم الفني والقانوني الضـروري لإنجاح مبادراتها، ولا سـيما تلك الموجهة نحو توسـيع دائرة الوعي بالقانون الدولي الإنساني بين فئات الشباب.

- وبفضـــل هذا التعاون البناء، اســـتطاع الهلال الأحمر أن يبني شـــبكة قوية من المتطوعين تمتد عبر 27 محافظة مصرية، بتعداد يزيد عن 30 ألف متطوع سنويًا، معظمهم من الشباب دون سن الـــ35 عامًا، **وقد كان لهذه الجهود دور فعال في تحقيق الإنجازات التالية:**

- نشـــر مبادئ القانون الدولي الإنســـاني لما يقرب من 10 ألاف متطوع في جمعية الهلال الأحمر المصـــري خلال الأعوام 2018 الي 2023 أثناء الأيام التعريفية الدورية للمتطوعين وحملات التطوع.
- انشـــاء وحدات التضـــامن الاجتماعي بالجامعات البالغ عددها 32 وحدة لتنفيذ أنشـــطة متنوعة لزيادة الوعي بالقانون الدولي الإنساني ونشر مبادئه لدى الشباب.
- التعريف بمبادئ القانون الدولي الإنساني من خلال دورات الإسعافات الأولية، حيث تم تدريب أكثر من 100 ألف شخص في فترة التقرير من جميع الفئات والأعمار.
- تنظيم مسـابقات سـنوية في شـهر رمضـان (المسـابقات الثقافية الرمضـانية الكبرى) شـارك بها - على مدار السنوات الست من 2018 وحتى 2024 - ما يقرب من 41 ألف متطوع على مستوى الجمهورية، وحصل الفائزون على جوائز مادية وعينية سنويًا.

- تدريب الأطباء الملتحقين بدبلوم طب وإدارة والأزمات والكوارث والتي تستهدف أطباء الطوارئ والرعاية المركزة والصحة العامة بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية والمعهد القومي في القانون الدولي الإنساني في 2023.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في القانون الدولي الإنساني للمتطوعين في كافة محافظات الجمهورية.
- اعداد استبيان للمتطوعين في عام ٢٠١٩، بهدف استطلاع رأى الشباب بشأن اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، شارك فيه ١٠٠٠ متطوع، وذلك بمناسبة مرور ٧٠ عاما على اعتماد اتفاقيات جنيف.
- تنظيم ندوة مجمعة مع المستشار الإقليمي للقانون الدولي الإنساني باللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك بحضور ٢٥٠ متطوع بالإضافة إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ متطوع عبر الانترنت في ٥ مارس ٢٠٢٢.

ويتعين التنويه إلى أن الحكومة المصرية، ممثلة في اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر المصري واللجنة الدولية للصليب الأحمر (بعثة القاهرة)، تبذل جهودًا متواصلة لرفع مستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني وترسيخ مبادئه بين الشباب في الجامعات المصرية، **وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق عدة إنجازات ملموسة، تمثلت فيما يلي:**

- تنظيم محاضرات تعريفية لطلبة المرحلة الأساسية والدراسات العليا بكليات الحقوق بالجامعات المصرية يلقيها ممثلون عن اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني والهلال الأحمر المصري واللجنة الدولية للصليب الأحمر بعثة القاهرة.
- إجراء مسابقات بحثية لطلبة المراحل الأساسية والدراسات العليا بكليات الحقوق بالجامعات المصرية.
- إدراج مادة القانون الدولي الإنساني ضمن المقررات الدراسية الالزامية لطلبة الفرقة الرابعة بكلية الحقوق جامعة المنيا وطلبة الفرقة الاولى بكلية الحقوق جامعة بنها.
- إدراج مادة القانون الدولي الإنساني ضمن المقرر الدراسي للدراسات العليا بكليات الحقوق بجامعات عين شمس وأسيوط والمنيا وبني سويف والمنصورة والإسكندرية والجامعة البريطانية.
- عدلت كلية الحقوق جامعة بني سويف لائحتها لتشمل مادة القانون الدولي الإنساني لطلبة الفرقة الرابعة، وهذا التعديل مطروح للمناقشة والتصويت في المجلس الأعلى للجامعات.
- أدرجت كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية مادة القانون الدولي الانساني في لائحة الليسانس.
- يتم تدريس القانون الدولي الإنساني ضمن مقرر "القانون الدولي العام" في معظم كليات الحقوق بالجامعات المصرية.

رابعًا- فيما يتعلق بالتعهد الرابع بشـــأن قيام مركز القاهرة الدولي لتســـوية النزاعات وحفظ وبناء الســـلام بترجمة مواد تدريبية حول موضـــوعات الحماية الشـــاملة للمدنيين الى اللغة العربية، (تم التنفيذ):

تم تنفيذ هذا التعهد، حيث أتم مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام مهمته في ترجمة المواد التدريبية المتعلقة بالحماية الشـاملة للمدنيين إلى اللغة العربية، وقد تضـمنت المواد التدريبية التي قام المركز بترجمتها المحتويات التالية:

- دور الأطراف الفاعلة في مجال الحماية.
- الأسس المبدئية لحماية المدنيين ضمن عمليات حفظ السلام.
- التحديات التي تعترض مهام البعثات الميدانية.
- المسائل الخاصة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.
- المسائل الخاصة بحماية الأطفال في ظروف النزاع.
- الإطار القانوني الدولي للحماية، بالإضـافة إلى السـياسـات الخاصـة بالأمم المتحدة والإطار القانوني المحدد للبعثات.
- الإرشادات التوجيهية للتنفيذ العملياتي للقوات العسكرية.
- الخطوات المتبعة للاستجابة ومعايير استخدام القوة.
- الجوانب المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وتجدر الإشـــارة إلى أن الإنجازات المحققة تُظهر مدى التزام المركز برفع مســـتوى القدرات في مجالات حفظ السـلام وتوفير الحماية الدولية، مما يسـهم في تنمية وصـقل المهارات وتوسـيع قاعدة المعرفة للمشـاركين في البرامج التوعوية المتعلقة بتلك الموضوعات.

خامسًا- فيما يتعلق بالتعهد الخامس بشأن اصدار قانون لحماية شارات الهلال والصليب الأحمر، (تم التنفيذ):

- تم تنفيذ هذا التعهد، حيث أظهرت مصر ريادتها في مجال القانون الدولي الإنساني من خلال إصدار القانون رقم 12 لسنة 1940 بتاريخ 25 مارس ١٩٤٠، والذي جاء قبل اعتماد اتفاقيات جنيف.

- هذا القانون يُجسد التزام مصر بتعزيز الحماية القانونية لشارة الهلال الأحمر والشعارات والأسماء المرتبطة بها، مما يعبر عن احترامها وحمايتها للرموز الإنسانية وتعزيزها للمعايير الدولية، قبل أن تصبح هذه المعايير جزءًا من القانون الدولي الإنساني الموثق باتفاقيات جنيف لاحقًا.

سادسًا- فيما يتعلق بالتعهد السادس بشأن قيام الحكومة المصرية بتوقيع مذكرات تفاهم للتعاون مع نظيراتها بالدول العربية، (تم التنفيذ):

- تم تنفيذ هذا التعهد، حيث انه بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠٢٤، وقعت اللجنة في مدينة الدوحة بدولة قطر مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني القطرية.

- بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الوفاء بالتعهد المذكور، فإن الجهود التي بذلتها اللجنة تعدت حدود إبرام مذكرات التفاهم النمطية، حيث أولت اللجنة اهتماماً خاصاً بتعزيز التعاون وتوثيق الروابط مع اللجان العربية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، **وقد تكللت هذه الجهود بالإنجازات التي تم تحقيقها في النقاط الآتية:**

- استضافت جمهورية مصر العربية الدورة الإقليمية العربية التي عقدت في مارس 2022 بشرم الشيخ والتي شارك فيها وفود من كافة الدول العربية.
- شاركت اللجنة في كافة الدورات الإقليمية العربية حول القانون الدولي الإنساني التي تم تنظيمها عامي 2019 و2020 في تونس ولبنان.
- شاركت اللجنة في الدورة التدريبية في مجال القانون الدولي الإنساني التي نظمتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالمملكة العربية السعودية في مدينة الرياض في الفترة من ١٠ إلى ١٣ اكتوبر ٢٠٢٢.
- شاركت اللجنة في الدورة الإقليمية لتدريب المدربين في مجال القانون الدولي الإنساني بمدينة الرباط بالمملكة المغربية في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ فبراير ٢٠٢٣.
- شاركت اللجنة في الدورة التدريبية حول التدابير الوقائية لحماية المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية التي نظمتها اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني بالمملكة العربية السعودية في مدينة جدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٢٣.
- شاركت اللجنة في الاجتماع الثاني عشر للجان الوطنية العربية للقانون الدولي الإنساني حول التطبيق الوطني للقانون الدولي الإنساني بمدينة الدوحة بدولة قطر خلال يومي ٩ و١٠ أكتوبر ٢٠٢٣.

سابعًا- وفيما يتعلق بالتعهد السابع بشأن دعم جمهورية مصر العربية لشراكة العمل المبكر للحد من مخاطر الكوارث بوصفها إحدى الدول المؤسسة لها، والمساهمة في تنفيذ أهدافها المنصوص عليها بحلول 2025، من خلال دعم وتعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ ودعم الاستثمارات في تلك المجالات على المستوى المحلي وتطوير وتنفيذ برامج تفي باحتياجات الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ. (تم التنفيذ)

تم تنفيذ هذا التعهد، حيث تواصل جمهورية مصر العربية بذل الجهود الهادفة إلى تحقيق تطورات ملحوظة وتفعيل الأهداف الموضوعة ضمن إطار شراكة العمل المبكر للحد من الكوارث، **وذلك من خلال الآتي:**

أولاً: دعم وتعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

ثانياً: تعزيز الاستثمار في تقليل مخاطر الكوارث والتكيف مع التأثيرات الضارة لتغير المناخ على المستوى المحلي.

ثالثًا: تطوير وتنفيذ برامج تفي باحتياجات الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ.

أولاً: بشأن دعم وتعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ:

لتوضيح الإنجازات التي حققتها الدولة في هذا المضمار، يتعين بدايةً تقديم نبذة مختصرة عن الإطار القانوني والبنية المؤسسية والسياسات الوطنية التي تسهم في تعزيز الجهود المبذولة للتقليل من مخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، ثم يلي ذلك إلقاء الضوء على المبادرات التي اتخذتها الدولة لدعم وتحسين هذه الجوانب.

١- الإطار القانوني والبنية المؤسسية والسياسات الوطنية:

أ) الإطار القانوني:

- يعد البناء التشريعي المصري من الركائز الأساسية للجهود المصرية في مكافحة الكوارث ومواجهة تحديات تغير المناخ، حيث يمثل الدستور المصري الإطار العام الذي يضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة نظيفة ومتوازنة.

- ينص الدستور المصري، في العديد من مواده، على أن تلتزم الدولة بحماية وتحسين البيئة، وتعمل على مكافحة كل أشكال التلوث، وتتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي للكوارث الطبيعية بما يحافظ على سلامة الأرواح والممتلكات ويضمن استمرارية التنمية المستدامة.

- ويُعتبر قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته اللاحقة، بمثابة الأداة التنفيذية التي تُفصِّل الإطار العام الذي رسمه الدستور.

- ويحتوي هذا القانون على مجموعة من الأحكام التي تُعنى بحماية البيئة والتنوع البيولوجي ومواجهة التحديات البيئية بما في ذلك التغيرات المناخية، ويُلزم القانون الجهات المعنية بوضع السياسات والخطط اللازمة للحد من الأثر البيئي للمشروعات التنموية والصناعية، وينظم إجراءات تقييم الأثر البيئي لهذه المشروعات قبل تنفيذها.

- في سياق التعامل مع الكوارث وتغير المناخ، يُعزِّز البناء التشريعي المصري من دور الحكومة والمجتمع المدني في تبني استراتيجيات ومبادرات للحد من المخاطر والتأقلم مع التغيرات المناخية.

- ويدعم القانون البحث العلمي والتكنولوجي في مجال البيئة، ويحث على التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا في هذا المجال.

ب) البنية المؤسسية:

أولًا) فيما يتعلق بالكوارث البيئية، تُبنى الهيكلية المؤسساتية على مكونين رئيسيين، الأول هو جهاز شؤون البيئة الذي يُعنى بتنظيم ومراقبة الأنشطة البيئية، والثاني هو صندوق حماية البيئة الذي يُعد الآلية المالية لدعم مشروعات الحفاظ على البيئة وتحسينها.

جهاز شئون البيئة:

- يُعد جهاز شئون البيئة هو الجهة المسؤولة عن حماية وتنمية البيئة، حيث يتولى مسؤولية رسم السياسة العامة وإعداد الخطط الضرورية للمحافظة على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها، وفقًا لما ورد في المادة 5 من قانون البيئة.

- وفي مجال مواجهة الكوارث البيئية، يُناط بالجهاز بموجب المادتين 5 و25 من قانون البيئة والمادة 21 من اللائحة التنفيذية لذات القانون، مهمة وضع خطط الطوارئ لمواجهة هذه الكوارث والتصدي لها.

صندوق حماية البيئة:

- يهدف هذا الصندوق - وفقا للمادة 14 من قانون البيئة - إلى تمويل الأنشطة والدراسات والمشروعات البيئية لدعم جهود الدولة في مجال حماية البيئة والثروات الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تمويل المشروعات

الرائدة والتجريبية، وإعداد الدراسات اللازمة للبرامج البيئية، ومراجعة دراسات تقويم الآثر البيئي، والمشاركة في تمويل مشروعات حماية البيئة، ومكافحة التلوث طبقًا للأولوليات التي يوافق عليها مجلس إدارته.

- وتُستخدم الموارد المالية المخصصة للصندوق في الأنشطة والمشروعات التي تحقق أهدافه، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة 8 من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة، ومنها مواجهة الكوارث البيئية والتلوث البيئي.

ثانيًا) فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، يُعد **المجلس الوطني للتغيرات المناخية** هو الهيئة الرئيسية في مصر المسؤولة عن قضايا التغيرات المناخية وسبل التصدي لها، **ويتمثل اطار عمله فيما يلي:**

- رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة المتعلقة بالتصدي للتغيرات المناخية، وذلك بتطوير وتحديث الاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بالتغير المناخي وفقًا للاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية، بالإضافة إلى العمل على صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتغير المناخي.
- ربط السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بتغير المناخ بإستراتيجية التنمية المستدامة.
- الإشراف والمتابعة الدقيقة لملف المفاوضات الدولية الخاصة بالاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وأي بروتوكولات أو اتفاقيات مستقبلية قد تنشأ عنها.
- إدماج مفاهيم التغيرات المناخية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والخطط القطاعية، وضمان توفير التمويل اللازم لهذه الخطط سواء من الميزانية العامة للدولة أو عبر فرص التمويل الدولية والإقليمية.
- تعزيز الأبحاث العلمية المتعلقة بالتغيرات المناخية ومتابعة التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ.
- توعية القادة وصناع القرار والعامة بقضايا التغيرات المناخية وتأثيراتها، وذلك بما يتناسب مع مجالات تخصصهم واهتماماتهم.
- إدراج المفاهيم المتعلقة بالتغيرات المناخية ضمن المناهج التعليمية في مختلف المراحل.
- تطوير وبناء القدرات المؤسسية والفردية اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية.

ج) السياسات الوطنية:

- تتمثل السياسة البيئية لجمهورية مصر العربية في العمل على حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية ومكافحة التلوث وتطوير الوعي البيئي ودعم التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تنفيذ القوانين واللوائح البيئية وتطبيق معايير بيئية صارمة في جميع قطاعات التنمية وتعزيز التعاون الدولي في المجالات البيئية.

- وتهدف السياسة البيئية للدولة إلى تحقيق الإدارة البيئية السليمة والحفاظ الفعال على البيئة والاستخدام الأكثر ترشيدًا للطاقة والموارد الطبيعية والتقليل من تلوث الهواء وتحسين ممارسات إدارة المخلفات الصلبة، فضلا عن دعم توجهات الدولة في الاستثمارات الخضراء والتحول نحو الزراعة المستدامة والجيل الرابع للصناعة الذي يعتمد على التقنيات الحديثة النظيفة الصديقة للبيئة، والسياحة البيئية والمستدامة، والمدن الذكية المستدامة، والمواصلات الصديقة للبيئة، والإدارة المتكاملة للمخلفات، والاستثمار في الادارة الرشيدة والمستدامة للموارد الطبيعية من أجل تعظيم الاستفادة منها وضمان استدامتها، وتحقيق التوازن البيئي.

- وبشأن الكوارث البيئية وتغير المناخ، تستند سياسة الدولة إلى مبدأ التوافق والتكامل الوثيق بين الجهات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة للتقليل والتحكم والتعامل الفعّال مع الكوارث والأزمات والحالات الطارئة التي قد تواجه البيئة.

- وتتجاوز سياسية الدولة الأبعاد التقليدية للتعامل مع الكوارث البيئية عبر مجرد الاستجابة لها إلى تطوير وتحسين القدرات الفكرية والعلمية التي تعزز من مفهوم الإدارة الاستباقية للكوارث، ويشمل ذلك تطوير القدرة على التنبؤ بالكوارث قبل وقوعها واتخاذ خطوات مدروسة للتقليل من احتمالية حدوثها والتخفيف من تأثيراتها المحتملة.

- وتشمل سياسة الدولة أيضًا تطوير نظم وبروتوكولات متقدمة للمراقبة البيئية والتحليل العلمي، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

٢) المبادرات والتدابير التي اتخذتها الدولة لدعم وتعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ:

تبنت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والخطط والمشروعات التي ترمى إلى دعم وتعزيز القطاع البيئي وحماية البيئة والإنسان من مخاطر التغيرات المناخية والكوارث البيئية، وتساهم في تحقيق العديد من الإنجازات في مجال حماية البيئة، **ابزرها ما يلي:**

أ- الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050:

- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1860 لسنة 2020، وذلك بهدف تزويد مصر بالأدوات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والتحكم الفعال في قضايا التغير المناخي.

- وتولي هذه الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر 2030، مما يعكس التزام البلاد بمواجهة التحديات المناخية بكفاءة وفاعلية.

- وترتكز الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تشمل تحسين حياة المواطنين، وضمان استمرارية التنمية المستدامة، والمحافظة على النمو الاقتصادي المستدام، كما تؤكد على الأهمية البالغة للحفاظ على الموارد الطبيعية كجزء أساسي من استراتيجية التنمية الشاملة.

- بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز مكانة مصر كدولة رائدة على الساحة الدولية في مواجهة تغير المناخ، من خلال اعتماد أساليب جديدة وتبني مبادرات متقدمة تتوافق مع المعايير الدولية. وتتضمن هذه الجهود تطوير السياسات والإجراءات الداعمة للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، فضلا عن تعزيز البحث العلمي الموجه نحو فهم تأثيرات تغير المناخ وكيفية التصدي لها بشكل فعال.

ب- الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من الآثار الناجمة عنها:

- تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة قدرة المجتمع المصري على التكيف مع التحديات المتعلقة بتغير المناخ، وزيادة الوعي بالتأثيرات المحتملة على مختلف القطاعات والأنشطة، وتعزيز القدرة على استيعاب التغيرات والاستجابة لها، وتقليل المخاطر المرتبطة بهذه التحديات والكوارث المحتملة.

- وتتضمن الاستراتيجية إجراءات محددة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك تطوير السياسات والبرامج التي تعزز البنية التحتية المستدامة وتحسن الإدارة البيئية.

- بالإضافة إلى ذلك، تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الحفاظ على البيئة وتطوير قدرات المجتمع للتعامل مع التغيرات المناخية بشكل أكثر فاعلية.

ج- الاستراتيجية المصرية لآلية التنمية النظيفة:

- تستهدف هذه الاستراتيجية تعزيز استغلال الفرص التي تتيحها أسواق الكربون العالمية، وذلك من خلال تطوير المشاريع التي تخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقًا لمعايير آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول "كيوتو".

- وتركز الاستراتيجية على تحفيز الابتكار وتطبيق التقنيات النظيفة والمستدامة، مما يسهم في التنمية الاقتصادية ويعزز الاستدامة البيئية في مصر.

- وتشمل الجهود المبذولة ضمن هذه الإستراتيجية تطوير البنية التحتية اللازمة وتحسين الإطار التشريعي لجذب الاستثمارات في مجالات تخفيف الانبعاثات، وكذلك تعزيز القدرات المؤسسية لمواكبة التحديات والفرص في سوق الكربون الديناميكي.

د- الاستراتيجية الوطنية للحد من استخدام الاكياس البلاستكية أحادية الاستخدام:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفض استهلاك الفرد للاكياس البلاستيكية بشكل ملحوظ بحلول عام 2030، وذلك بهدف التقليل من التأثيرات السلبية على البيئة وتشجيع استخدام بدائل صديقة للبيئة في القاهرة الكبرى وسائر أنحاء الجمهورية.

هـ- الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخلفات البناء والهدم :

- تستهدف هذه الاستراتيجية تطوير نظام فعال للتعامل مع مخلفات البناء والهدم ، بما يضمن التخلص منها بطريقة آمنة ومستدامة.

- وتتضمن الاستراتيجية تدابير لتحسين ممارسات الجمع، النقل، والتخلص، وكذلك إعادة التدوير والاستفادة من المواد، بهدف الحد من التأثير البيئي وتعزيز الاقتصاد الدائري.

و- خطة الطوارئ الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية:

- تم إعداد خطة وطنية شاملة للتعامل مع الكوارث والأزمات البيئية، وتمثل هذه الخطة الإطار العام للتعامل مع مختلف الكوارث البيئية، حيث تتضمن مجموعة من الخطط الفرعية المفصلة والسيناريوهات المحددة التي يتم تصميمها بعناية لتتناسب مع طبيعة كل حادث وتأثيراته المحتملة.

- وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث البيئية، وحماية البيئة والصحة العامة، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل.

- ويتعين التنويه إلى ان الدولة تعمل بشكل مستمر ودائم في إعداد الخطط البيئية، حيث أن العمل لا يتوقف عند حد اعداد خطة وطنية مبدئية، بل يتعين موالاة تحديثها بإستمرار لضمان التكيف مع أي تطورات مستقبلية.

ز- الخطة القومية لمواجهة نوبات الطقس الجامحة:

- تم إعداد هذه الخطة استنادًا إلى الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من الآثار الناجمة عنها، والتي تتماشى مع التقارير الوطنية المقدمة إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والوثائق التحليلية المفصلة الصادرة عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، وإطار عمل "سينداي" للحد من مخاطر الكوارث، والتقارير الدولية والوطنية الموثوقة في هذا المجال.

- تستعرض هذه الخطة السياسات والإجراءات المصممة خصيصًا للتعامل مع التقلبات المناخية الشديدة، وتتضمن مبادئ توجيهية واضحة للتصدي لموجات الحر الشديد والعواصف والسيول وغيرها من الظواهر التي قد تؤثر سلبًا على البنية التحتية والاقتصاد وصحة المواطنين.

- وتهدف الخطة إلى تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر وتطوير البنية التحتية لتكون أكثر مقاومة للأضرار المحتملة، كما تشمل تعزيز الوعي العام وتحسين الاستجابة المجتمعية لمثل هذه الحالات الطارئة.

- وتُظهر الخطة أيضًا التزام الحكومة المصرية بالتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال إدارة المخاطر البيئية، وتدعم البحوث والدراسات الهادفة إلى فهم أفضل للظواهر المناخية وتأثيراتها المحتملة على مصر.

- كل هذا يأتي في إطار جهود الدولة لضمان استدامة التنمية وحماية مواردها الطبيعية وسلامة مواطنيها من التحديات البيئية المتزايدة.

ح- خطة التحول نحو الطاقة النقية:

- تتخذ مصر تدابير لتحويل مصادر الطاقة إلى الأشكال الأنظف والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في قطاع الكهرباء.

- تهدف هذه التدابير الى الوصول إلى تقليل كبير في الغازات الضارة التي تخرج من محطات توليد الكهرباء قبل نهاية العقد الجاري، وذلك قبل الموعد المستهدف سابقًا بسنوات، مما يؤكد على التزام الدولة بالمضي قدمًا في مسار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

ط- الخريطة تفاعلية لتقييم مخاطر التغيرات المناخية:

- تبادر وزارة البيئة المصرية بإعداد خريطة تفاعلية متقدمة، تُبنى على نموذج رياضي متطور لتحديد النقاط التي قد تتأثر بشكل خاص بالتغيرات المناخية، مثل السيول والفيضانات، والمناطق الأخرى المعرضة للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

- تأتي هذه الخطوة في إطار جهود الدولة المستمرة لتعزيز الاستجابة للظواهر المناخية الشديدة، وخصوصًا السيول والفيضانات التي تشكل تهديدات متزايدة في ظل تغير المناخ.

- وتهدف الخريطة الجديدة إلى تحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر المناخية - بما يُمكن الأجهزة المعنية من وضع خطط استباقية للوقاية والتخفيف من حدة الأضرار المحتملة - وتوفير مصدر معلومات قيم للباحثين وصانعي

السياسات والمجتمع المدني، مما يدعم صنع القرار في مجالات الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ويُعزز من موقع مصر كقائد إقليمي في مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.

ي- إطلاق مشروع "تطوير خطط التكيف الوطنية فى مصر:"(NAP)

- يهدف هذا المشروع إلى تقوية القدرات الوطنية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمواجهة التحديات المناخية، وتحديد الأولويات الرئيسية وإدماجها بشكل فعّال ضمن الموازنات والأنظمة التخطيطية القائمة.

- الأمر الذي يُسهم في بناء مجتمع مرن قادر على التأقلم مع التحديات المختلفة التي قد تفرضها التغيرات المناخية، ويعزز سلامة المواطنين والبيئة الطبيعية، ويعكس التزام البلاد بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

ك- تعزيز منظومة الإنذار المبكر:

- منظومة الإنذار المبكر في مصر هي جزء هام من جهود الدولة للحد من تأثير الكوارث الطبيعية والبيئية على المواطنين والبنية التحتية.

- تعمل هذه المنظومة تحت إشراف وزارة البيئة المصرية وتهدف إلى رصد وتقييم المخاطر المختلفة مثل التغيرات المناخية والفيضانات وغيرها من الأحداث الطبيعية التي قد تشكل تهديدًا على الأمن القومي والسكان.

- تعتمد المنظومة على شبكة متطورة من الأجهزة والمعدات الرصدية، بما في ذلك الأقمار الصناعية ومحطات الرصد الجوي وأجهزة قياس مستويات الأمطار والرياح والضغط الجوي، كما تستخدم تقنيات حديثة لجمع البيانات وتحليلها بشكل سريع ودقيق، مما يسمح بإعطاء تحذيرات في الوقت المناسب للسلطات والمواطنين لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الأخطار أو التقليل من تأثيرها.

- وتحرص الدولة بشكل دائم على تحديث وتحسين منظومة الإنذار المبكر، وذلك بالتعاون المستمر مع الهيئات الدولية ومن خلال تبادل المعرفة والمعلومات، مما يعزز من قدرات الدولة في التنبؤ بالكوارث والتغيرات المناخية ومواجهاتها بشكل فعال.

- إضافة إلى ذلك، تضع الحكومة المصرية في اعتبارها أهمية توعية المواطنين وتثقيفهم بشأن البيئة والكوارث الطبيعية لخلق مجتمع قادر على التعامل مع التحديات البيئية والمساهمة بفاعلية في جهود الحفاظ على البيئة وتحسين الاستدامة البيئية.

ل- مبادرات الهلال الأحمر المصري:

- تعزز الشراكة القوية بين الهلال الأحمر المصري والحكومة المصرية جهود الاستجابة للكوارث ومعالجة التحديات المتعلقة بتغير المناخ.

- ومن خلال هذا التعاون الفعّال، قام الهلال الأحمر بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى مواجهة الكوارث والتعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ، **ومنها:**

- إنشاء غرفة عمليات مركزية كأحد آليات الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث.
- إطلاق برنامج للتعامل مع التأثيرات الضارة لتغير المناخ من خلال تكوين فريق استجابة متخصص مكون من 150 متطوع مجهزين بأحدث الأدوات والتقنيات.
- تعزيز تأهيل المجتمع من خلال تدريبات الإسعافات الأولية وبرنامج صحة وسلامة الذي يُنفذه الهلال الأحمر المصري كل عام.

كما يتم تنفيذ خطط لتدريب الإخلاء في المدارس، بالإضافة إلى مشاركة الهلال الأحمر المصري سنويًا في المناورات التي تُنظم بالتعاون مع الأجهزة المعنية في جميع المحافظات، للعمل على الحد من الكوارث وتعزيز الاستجابة في حالات السيول.

ثانياً- بشأن تعزيز الاستثمار فى تقليل مخاطر الكوارث والتكيف مع التأثيرات الضارة لتغير المناخ على المستوى المحلي:

وضعت الدولة نهجاً يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة ونظم الاقتصاد الأخضر والدوار لدعم الاستثمار الذي يساهم في مواجهة والتصدي للكوارث البيئية ومخاطر التغيرات المناخية، كما اتخذت عدة إجراءات لتعزيز هذا الملف مؤسسياً وعملياً، **وذلك على النحو التالي:**

أ- إنشاء وحدة للاستثمار البيئي والمناخي:

- بموجب قرار وزير البيئة رقم (34) لسنة 2023 تم إنشاء وحدة للاستثمار البيئي والمناخي بهدف جذب وتحفيز الاستثمار في مختلف المشروعات البيئية وتعزيز التوعية بأهمية الاستثمار البيئي والمناخي ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الدعم والمساعدة للشركات والمستثمرين الراغبين في تنفيذ مشاريع بيئية ومناخية، وتوفير البيانات والدراسات اللازمة لتحليل الفرص الاستثمارية في هذا المجال.

- وتعتبر هذه الوحدة جزءاً من استراتيجية الدولة لتعزيز الاستدامة البيئية والتكيف مع التحديات البيئية العالمية.

ب- إنشاء منصة للاستثمار البيئي والمناخي :

- بالتعاون مع مشـروع النمو الأخضـر "Green Growth" المنفذ من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (UNIDO)، تم إنشاء منصة إلكترونية لوحدة تمويل الاستثمار البيئي والمناخي بهدف توفير المعلومات حول الفرص المتاحة ودراســات الجدوى المبدئية وبيانات الســوق، بما في ذلك العرض والطلب، ومرافق واســتثمارات التمويل الأخضر.

- تتضمن هذه المنصة عددًا من الصفحات الرئيسية تشمل الفرص الاستثمارية المتاحة والبرامج التمويلية الخضراء والمستدامة والدراسات الاستثمارية والسوقية السابق إعدادها في مجالات الاستثمار البيئي والمناخي في مصر ونماذج للمشروعات المنفذة في مجالات الاستثمار البيئي والمناخي المختلفة.

ج- إطلاق النسخة الافتتاحية لمنتدى الاستثمار البيئي والمناخي:

- نظمت مصر النسخة الافتتاحية لمنتدى الاستثمار البيئي والمناخي في شهر سبتمبر لعام 2023، بهدف دعم وتحفيز الاستثمارات في المجالات البيئية والمناخية.

- وخلال المنتدى، قُدمت مجموعة من الســياســات والبرامج والمنتجات والخدمات المتعلقة بالبيئة والمناخ إلى جانب فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع.

- كما شهد المنتدى مشاركة واسعة من الشركات الوطنية والدولية التي تعمل في مجال الاستثمار البيئي والمناخي. كما تم تسـليط الضـوء على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف البيئية والمناخية، وكذلك دور الابتكار والتكنولوجيا في تحسين الأداء البيئي للمشاريع الاستثمارية.

- ويعتبر هذا المنتدى خطوة مهمة نحو بناء شــراكات فعالة في مجال الاســتثمار البيئي والمناخي، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

د- تعزيز دور صندوق حماية البيئة:

- يقع على عاتق صــندوق حماية البيئة مســؤولية محورية في دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة والتصــدي لمشكلات التلوث.

- وتتنوع المبادرات التي يمولها الصندوق لتشمل المشاريع التي تنفذها الإدارات المحلية والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى العمليات الشاملة لمكافحة التلوث التي تُنفذها مختلف أجهزة الدولة.

هـ- إصدار قانون تنظيم إدارة المخلفات:

- صـــدر القانون رقم 202 لســـنة 2020 بشـــأن تنظيم إدارة المخلفات، والذي يحتوي على مجموعة من النصـــوص لتشجيع الاستثمار في مجال إدارة النفايات بشكل شامل.

- ويهدف القانون إلى تحديد المعايير البيئية والصـحية اللازمة لإدارة المخلفات بشـكل آمن وصـحيح، وضـمان تطبيق أفضـــل الممارســـات والتقنيات في هذا المجال، مما يجذب المســـتثمرين للدخول في نطاق أعمال إدارة المخلفات المتكاملة، ويعود بالنفع على التنمية المستدامة ويعزز من الفرص الاستثمارية في هذا المجال.

و- إصدار قرارات حكومية جديدة لتصنف المشاريع الاستثمارية ودعم الاستدامة:

- صدرت مؤخرًا مجموعة من القرارات الهامة من رئيس مجلس الوزراء، تحت أرقام (20، 56، 981 لعام 2022)، والتي تقدم إطارًا لتصـنيف المشـاريع الاستثمارية ضـمن فئتين رئيسـيتين: المشـاريع الاسـتراتيجية والمشـاريع القومية، بموجب ما تنص عليه المادة (20) من قانون الاستثمار.

- هذا التصنيف يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو مشروعات ذات أولوية وأثر استراتيجي على الاقتصاد الوطني.

- بالإضـــافة إلى ذلك، تتضـــمن هذه القرارات مبادرات لإنشـــاء خيارات بديلة أكثر أمانًا من المنتجات البلاســـتيكية الأحادية الاســـتخدام، ولتحســـين العمليات المتعلقة بإدارة النفايات بشـــكل متكامل، مما يعزز الجهود المبذولة نحو بيئة أكثر نظافة واستدامة.

ز- تحديث لائحة قانون سوق رأس المال لدعم تمويل المشروعات البيئية:

- أصـــدر رئيس مجلس الوزراء القرارين رقمي 3456 و4664 لســـنة 2022 لإجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون ســـوق رأس المال، حيث تتضـــمن هذه التعديلات تطوير آليات خاصـــة بإصـــدار الســـندات الموجهة لتمويل المشروعات التي تدعم الاستدامة وتساهم بشكل فعال في الحفاظ على البيئة.

- بالإضـافة إلى ذلك، تفتح هذه التعديلات الباب أمام إنشـاء سـوق متخصـص يُعنى بتداول شـهادات خفض الانبعاثات الكربونية، مما يؤسس لنظام تجاري يدعم جهود التخفيف من آثار تغير المناخ.

ح - إدماج معايير التمويل المستدام في السياسات الائتمانية:

- في جلسة مجلس إدارة البنك المركزي المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 2022، تم اتخاذ قرار يُلزم جميع البنوك المصرية بدمج سياسات التمويل المستدام ضمن إطار سياساتها الائتمانية.

- بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من البنوك إنشاء إدارة مستقلة تُعنى بالاستدامة والتمويل المستدام، لضمان دمج هذه المعايير بشكل فعال في عملياتها المصرفية.

- وقد أصدر البنك المركزي كتابًا دوريًا للتأكيد على هذا التوجه تم تعميمه على كافة البنوك المصرية.

ثالثًا- بشأن تطوير وتنفيذ برامج تفي باحتياجات الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ:

في ضوء الجهود المتواصلة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتطوير وتنفيذ برامج تلبي احتياجات الشرائح الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ، حققت الدولة الإنجازات التالية:

أ- تنظيم مؤتمر COP 27:

خلال قيادتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، أعلنت مصر عن إطلاق سلسلة من المبادرات الرائدة التي تهدف إلى دعم الشرائح الأكثر تأثرًا بالمخاطر المترتبة على الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، **وتشمل هذه المبادرات ما يلي:**

- دليل شرم الشيخ للتمويل العادل: ويهدف إلى تيسير وصول الدول النامية إلى التمويل اللازم لإطلاق وتنفيذ مشاريع تقلل من تأثير تغير المناخ وتعزز قدرتها على التكيف معه.
- مشروع حياة كريمة للصمود في إفريقيا : ويهدف إلى تحسين قدرة الأفراد والمجتمعات الإفريقية لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.
- صندوق الخسائر والأضرار : يتم إنشاؤه لدعم الدول التي تواجه تأثيرات مباشرة لتغير المناخ، بهدف تقديم المساعدة الفورية والفعالة في حالات الطوارئ والكوارث.
- برنامج "نُوَفي": تم تطويره خلال المؤتمر كمبادرة وطنية تهدف إلى تسهيل الحصول على تمويل ميسر، لتمكين الدول من تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ وتقليل الانبعاثات وتعزيز الصمود البيئي.

وفي إطار التعاون المتميز والمستمر، كان للهلال الأحمر المصري دور بالغ الأهمية في دعم مساعي الحكومة المصرية خلال هذا المؤتمر، **وتجلت جهوده في العديد من المبادرات النوعية التي تضمنت الآتي:**

1. تقديم خدمات لوجستية وإدارية عالية المستوى، مما ساهم في تنظيم فعاليات المؤتمر بكفاءة واقتدار.
2. توفير 25 متطوعًا من الهلال الأحمر المصري في الفترة من 25 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 2022، قدموا مهامًا تتعلق بإستقبال الوفود ودعم القاعات والزوار في المنطقتين الزرقاء والخضراء طوال فترة المؤتمر.
3. ترشيح ودعم 14 متطوعاً من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفريقيا والشرق الأوسط للقيام بمهام تطوعية خلال فترة المؤتمر في المنطقتين الزرقاء والخضراء، مما ساهم في تأكيد الهلال الأحمر المصري على دعم الشباب الأفريقي والعربي من أجل المساهمة في القمة، وتسليط الضوء على قدرة الهلال الأحمر في تسهيل الإجراءات اللوجستية والتواصل مع الجمعيات الوطنية الأفريقية.
4. قدم الهلال الأحمر المصري 14 متطوعًا مجهزين بالكراسي المتحركة والسيارات الكهربائية لدعم الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة في المنطقتين الخضراء والزرقاء.

ب- استضافة مركز التميز للتكيف مع التغيرات المناخية:

- في خطوة رائدة نحو الاستدامة البيئية، استضافت مصر مركز التميز للتكيف مع التغيرات المناخية، التابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية "نيباد"، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 93 لسنة 2024 بشأن الموافقة على اتفاقية استضافة المركز المذكور.

- يهدف هذا المركز إلى تحسين الاستعداد الوطني لمجابهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، وذلك من خلال تطبيق عمليات تدقيق متخصصة واعتماد نهج متكامل يشمل مختلف القطاعات لتقييم وتحسين الانظمة الوطنية ومساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية.

- بالإضافة إلى ذلك، يركز المركز على تنمية القدرات القيادية للنساء، خصوصًا في مجالات إدارة مخاطر الكوارث والحقوق الرقمية المجتمعية المرتبطة بالتغيرات المناخية.

- ويسعى المركز إلى دعم الدول الأفريقية في تعزيز قدرتها على التعامل مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتطوير استراتيجيات فعّالة للتكيف معها.

ج- المبادرات الوطنية:

- تسعى مصر جاهدة لرفع الوعي بقضايا التغير المناخي ومكافحة الكوارث، بهدف الحد من تأثيراتها السلبية وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

- وتتنوع هذه الجهود لتشـــمل المشـــاركة في المنتديات والمؤتمرات المحلية، وتنظيم ورش العمل، وإقامة مخيمات توعوية لطلاب الجامعات، والمشاركة في فعاليات المؤسسات الأهلية والمنظمات الدولية.

- تقوم الدولة بتنظيم ندوات تثقيفية شـاملة تسـتهدف كافة الشـرائح العمرية، بما في ذلك الأطفال، الشـباب، النسـاء، والفئات الأكثر عرضـــة لمخاطر الكوارث والآثار الســلبية لتغير المناخ، وتُعقد هذه الندوات في المدارس والجامعات والمراكز المجتمعية، حيث يتم تقديم معلومات قيمة حول كيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والعواصـف. على سـبيل المثال، يتم تعليم الأطفال في المدارس كيفية التصـرف أثناء وبعد وقوع زلزال، بما في ذلك البحث عن مكان آمن واحتماء تحت الطاولات .

- ويتم تنظيم ندوات تثقيفية للشباب تُركز على أهمية الاستدامة البيئية وكيفية المساهمة في الحد من التلوث البيئي، مثل تنظيم حملات تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار. كما تُخصص جلسات تفاعلية للفئات الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث، مثل كبار السن وذوي الإعاقة، حيث يتم توجيههم حول كيفية الاستعداد لحالات الطوارئ، وتُشجع هذه الندوات على بناء مجتمعات أكثر وعيًا واستعدادًا لمواجهة التحديات البيئية والمناخية، وتعزز من قدرات الأفراد على التصدي للمخاطر بطرق آمنة وفعالة.

- علاوة على ذلك، قامت وزارة البيئة بإبرام عدد من اتفاقيات التعاون مع مؤســســـات وطنية مرموقة لتعميق الفهم البيئي وتوسيع النطاق التعليمي حول مواجهة الكوارث والتأثيرات الضـارة لتغير المناخ، ومن ضـمن هذه المؤسـسـات الأزهر الشريف، والكنيسة الأرثوذكسية، والكنيسة الإنجيلية، وغيرها من المؤسسات الهامة في المجتمع.

د- الحملات الإعلامية:

- أطلقت الدولة العديد من الحملات الإعلامية لرفع الوعي البيئي وتوعية المواطنين حول كيفية التصـــدي لمخاطر الكوارث البيئية والتغيرات المناخية والحد من تأثيراتها الســلبية، وتوفير الحماية للفئات الأكثر تأثرًا بالمخاطر، **ومن ضمن هذه الحملات:**

- "حملة " إتحضر للأخضر " والتي تهدف الى رفع الوعي البيئي وتعزيز سلوكيات مستدامة مثل توفير الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- حملة " رجع الطبيعة لطبيعتها " والتي تهدف إلى زيادة الوعي حول تأثيرات تغير المناخ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات للحد من هذه التأثيرات.
- حملة " حكاوي من ناســها " والتي تهدف إلى عرض التراث الثقافي والبيئي للمجتمعات المحلية في المحميات الطبيعية.
- إطلاق الحملة الترويجية "Eco Egypt" والتي تهدف إلى دعم الســياحة البيئية وتعزيز حماية المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر.

هـ- تعزيز دور المجتمع المدني:

قامت الدولة بتنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية لتعزيز دور المجتمع المدني في حماية البيئة ومواجهة مخاطر الكوارث وتغير المناخ وتوفير الحماية للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر، **وتشمل هذه المبادرات:**

- تطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تُعَنى بدراسة تأثير التغيرات المناخية على التنمية المستدامة، وتستهدف تدريب العاملين في منظمات المجتمع المدني.
- دعم ورعاية الأنشطة التي تُسهم في إقامة شراكة استراتيجية قوية وفعالة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة.
- تعزيز الوعي البيئي ومعالجة قضايا تغير المناخ من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة.
- تشجيع ودعم المبادرات البيئية، بما في ذلك حملات التشجير والمبادرات الأخرى.
- تقديم الدعم الفني وبناء قدرات الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال البيئة.
- متابعة وتقييم مبادرات الجمعيات الأهلية لضمان الاستدامة والتحسن المستمر.
- توثيق ونشر أفضل الممارسات والتجارب في مجال البيئة بغرض الاستفادة منها ومشاركتها خلال الندوات والمؤتمرات الدورية.

و- تطوير المواد التعليمية في مجال البيئة:

- تُبادر مصر بتصميم وتوزيع حقائب تعليمية للمعلمين، تحتوي على مواد تثقيفية متخصصة تغطي موضوعات التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومفاهيم الاستدامة البيئية.

- يستهدف هذا الإجراء توسيع نطاق الوعي وتمكين المُعلمين من إدراج قضايا الكوارث والتغير المناخي في المناهج التعليمية، بما يُعزز الفهم العميق لهذه القضايا ويُسلط الضوء على سبل الحماية الفعّالة للأفراد الأكثر عرضة للتأثر بتلك المخاطر.

ز- إدماج مفاهيم الاستدامة في النظام التعليمي:

- تقوم الدولة بتضمين وتعزيز مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في إطار التعليم، من خلال تعاون مشترك بين وزارات البيئة والتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي.

- يهدف هذا الإجراء إلى تنشئة جيل واعٍ بضرورة حماية البيئة، مع تعميق فهمه لمخاطر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وأثرها على الفئات الأكثر تأثرًا بها، وتزويده بالاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها بكفاءة.

ح- تعزيز الإفصاح عن المسؤولية البيئية في القطاع المالي:

أصدر رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية القرارين رقمي 107 و108 لعام 2022، واللذين يحددان الضوابط الخاصة بإلزام الشركات النشطة في القطاعات المالية غير المصرفية والشركات المدرجة أوراقها المالية في البورصة المصرية بالإفصاح عن ممارساتها البيئية ومعايير الحوكمة المتعلقة بالاستدامة، بالإضافة إلى الكشف عن الآثار المالية المترتبة على الكوارث البيئية والتغيرات المناخية.

خاتمة:

وبعد استعراض الجهود المبذولة والإنجازات الهامة التي تم تحقيقها فيما يتعلق بالتعهدات الطوعية السبعة المذكورة أعلاه، يبين جلياً وبما لا يدع مجالاً للشك أن جمهورية مصر العربية قد أوفت بتعهداتها بشكل كامل وواف.

وأن الجهود الحثيثة والدؤوبة للدولة المصرية نفاذاً لتلك التعهدات وما أسفرت عنه من إنجازات هامة خلال الآجال المحددة لها، تعكس مدى إلتزام ومسؤولية الدولة وحرصها على تعزيز دورها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسد تراثها العريق بإعتبارها مهدًا للحضارات الإنسانية العظيمة.

تحريرا في /2024/7

المستشار/د.محمد بيومي

العضو الفني بقطاع حقوق الإنسان والمراة والطفل
عضو الأمانة الفنية للجنة القومية للقانون الدولي الإنساني